



Distr.
GENERAL

A/32/242
27 September 1977
ARABIC
ORIGINAL : RUSSIAN



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الثانية والثلاثون

طلب إدراج بند إضافي في جدول أعمال الدورة
الثانية والثلاثين

تعميق وتدعيم الانفراج الدولي ومنع خطر الحرب النووية

رسالة مؤرخة في ٢٧ أيلول / سبتمبر ١٩٧٧ موجهة إلى الأمين العام
من وزير خارجية اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية

تتقدم حكومة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية أن يدج ، كسألة هامة وحاجلية ،
بند في جدول أعمال الدورة الثانية والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة عنوانه "تعميق وتدعيم
الانفراج الدولي ، ومنع خطر الحرب النووية" .

إن التطورات الجارية في العالم تبين أن عملية الانفراج الدولي ، وتوسيع التعاون العادل ذي
المنفعة المتبادلة بين الدول ، أصبحت ، نتيجة للجهود الدؤوبة المكثفة من جانب القوى المحبة للسلام ،
تحدد بدرجة متزايدة نمط العلاقات الدولية . ويوجد ادراك متزايد للحاجة إلى بند استخدام
القوة أو التهديد بها ، وإلى حل المسائل المختلف عليها ، مهما كانت درجة تعقيدها ، بالوسائل
السلمية . وقد أسفر العمل المشترك لخمس وثلاثين دولة عن صياغة الوثيقة النهائية لمؤتمر الأمن
والتعاون في أوروبا ، التي تشكل مدونة للمبادئ التي تحكم العلاقات الدولية ، وتتوافق تماما مع
مطالبات التعايش السلمي . إن إبرام سلسلة كاملة من المعاهدات والاتفاقات الثنائية والمتعددة
الأطراف ، وممارسة الاتصالات السياسية على أعلى مستوى ، لهما دلالة ايجابية بالنسبة لايجاد
علاقات سلمية جديدة بين الدول . وقد لقيت النجاحات التي تحققت في مجال الانفراج موافقة
قطاعات واسعة من الرأي العام العالمي . وأعرب مرارا في أروقة الأمم المتحدة عن شعور الارتياح
بشأن ذلك ، كما انعكست هذه الحقيقة في كثير من مقررات هذه المنظمة .

وقد اتخذت في السنوات الأخيرة خطوات هامة لكبح جماح سباق التسلح النووي وتوقيف
نزع السلاح وأسهمت هذه الخطوات اسهاما مفيدا في حل مشكلة منع نشوب حرب أخرى . وأبرمت
معاهدات واتفاقيات دولية محددة حول مسائل مثل حظر تجارب الأسلحة النووية في جزء كبير منها ،

ومنع زيادة انتشار الأسلحة النووية في العالم ، وعدم وضع مثل هذه الأسلحة في الفضاء الخارجي ، أو في قاع البحار والمحيطات ، والحد من الأسلحة الاستراتيجية ، وحظر الأسلحة البكتريولوجية وإزالتها . وتم التوصل مؤخرا الى اتفاق يحظر استخدام تقنيات التفتير في البيئة لأغراض عسكرية أو أية أغراض عدائية أخرى .

ويتعين علينا ، بينما ننوه بالنجاحات المحرزة في تخفيف حدة التوتر الدولي ، أن ندرك أننا لسنا الا في بداية عملية إعادة تشكيل العلاقات الدولية . فليس كل شيء هادئا بعد في بعض مناطق العالم . ذلك أن جو الأزمة المتطولة والمتفجرة ما زال مستمرا في الشرق الأوسط . وما زالت توجد في قبرص بؤرة معقدة وخطرة من التوترات . وتشكل معازل الاستعمار والمنصرية في الجنوب الافريقي تهديدا خطيرا للسلم الدولي . فالاستعمار مصدر للمدوان ضد الدول الافريقية المستقلة . ويشير التمييز وعدم المساواة ، اللذان ما زالا قائمين في العلاقات الاقتصادية ، عقبات كبيرة أمام إعادة الوضع الدولي الى حالته الطبيعية . وأخيرا يجب ادراك أن احتمال تحسين المناخ الدولي يدفع الدوائر الرجعية والعسكرية الى تصعيد أنشطتها ، فهي تسعى الى العودة بالعالم القهقري الى زمن الحرب الباردة ، وإلى زيادة تصعيد سباق التسلح ، وإلى أن تثير من جديد مناخ الهوس العسكري .

من الواضح تماما ، في الوقت نفسه ، انه لا يوجد في الظروف الراهنة بديل معقول لسياسة الانفراج الدولي . فالسؤال الوحيد يتمثل في ما اذا كان العالم سيسلك طريق نبذ استخدام القوة ، طريق نزع السلاح والتعاون العادل والقائم على المنفعة المتبادلة ، أم سيندفع الى هاوية سباق التسلح المنفلت الزمام ، وتعاود النزاعات المسلحة المحفوفة بأخطر النتائج بالنسبة للبشرية .

ان الانفراج ، بوصفه عملية شاملة تغطي جميع مناحي الحياة الدولية ، يعتبر شرطا مسبقا لحل المشاكل ذات الأهمية القصوى للبشرية جمعاء . ومن الواضح أن مهمة تعميق وتدعيم الانفراج تتطلب تدابير فعالة منسقة من جانب كل الدول التي لها مصلحة في السلام ، بصرف النظر عن نظامها الاجتماعي ، وحجمها ، وموقعها الجغرافي ، ومستوى تنميتها ، واشتراكها أو عدم اشتراكها في الأحلاف العسكرية - السياسية .

ومن اللازم أن تهتدى الدول دائما ، في علاقاتها المتبادلة ، بالمبادئ الأساسية المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة ، وإعلان تعزيز الأمن الدولي ، وإعلان مبادئ القانون الدولي التي تحكم العلاقات الودية والتعاون بين الدول ، وفي غيرها من الصكوك الدولية الرئيسية ، وألا تسمح بالتدخل في الشؤون الداخلية لبعضها بعضا ، وبالجوء الى القوة أو التهديد بها ، وأن تضع نصب أعينها المصالح المشروعة للدول الأخرى .

ان مهمة تعميق وتدعيم الانفراج الدولي يمكن أن تتميز عن طريق اتخاذ الدول خطوات بناءة وفعالة تستهدف في المقام الأول انها سباق التسلح ، وتحقيق نزع السلاح ، بما في ذلك نزع السلاح العام والكامل في ظل رقابة دولية صارمة ، والتسوية السلمية السريعة لحالات النزاع ، والتخفيف من حدة المواجهة العسكرية ، واستكمال عملية القضاء على بقايا النظام الاستعماري والمنصرية والفصل العنصري ، وإعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية الدولية على أساس منصف وديمقراطي .

وتكتسب مهمة منع خطر الحرب النووية طابعاً خاصاً من الأهمية والالاحاح في الأحوال الراهنة . فلقد بلغ تطور التكنولوجيا في عالم اليوم - بما في ذلك التكنولوجيا العسكرية - مرحلة لا تفتأ فيها أجزاء العالم المختلفة تتربط بصورة متزايدة ، ويمكن أن يتصاعد فيها أي نزاع محلي الى نزاع أوسع .

ومن هنا نخلص الى النتيجة المحتومة : وهي أنه من الضروري لجميع الدول ، وفي مقدمتها جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية ، أن تبني علاقاتها بطريقة يترتب عليها التقليل من خطر اندلاع حرب نووية في أي مكان في العالم ، والقضاء على هذا الخطر في نهاية الأمر . ويمكن خدمة هذا الهدف في المقام الأول بالأخذ فوراً بتدابير للحد من سباق التسلح النووي .

ويمتدح الاتحاد السوفياتي أنه ينبغي للأمم المتحدة التي يمثل هدفها الرئيسي في ضمان السلم والأمن الدوليين ، أن تقدم اسهاماً جديداً وجوهرياً في سبيل الانفراج الدولي ، ومنع خطر الحرب النووية . وتوخياً لهذه الاعتبارات ، يقدم الاتحاد السوفياتي للجمعية العامة للأمم المتحدة مشروع إعلان بشأن تمهيق وتدعيم الانفراج الدولي ، ومشروع قرار بشأن منع خطر الحرب النووية ، من أجل نظرها فيهما .

وأرجو أن تعتبروا هذه الرسالة بمثابة مذكرة تفسيرية وأن تتفضلوا بتعميمها بوصفها وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة للأمم المتحدة .

(توقيع) أ . غروميكو
وزير خارجية اتحاد الجمهوريات
الاشتراكية السوفياتية

المرفق الأول

مشروع اعلان بشأن تعميق وتدعيم الانفراج الدولي

تلاحظ الجمعية العامة مع الارتياح أن الاتجاه نحو الانفراج الدولي قد أصبح أكثر انتشارا في الآونة الأخيرة وترى أن اعلان الأمم المتحدة ايمانها بالانفراج انما ينبع مباشرة من الالتزام الذي تضطلع به الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بموجب الميثاق بالعيش معا في سلم مع بعضها البعض في حسن جوار . ولسوف يساعد اعراب الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بصورة مشتركة عن ارادتها وتصميمها السياسيين على تعزيز قضية الانفراج ، على التغلب على العقبات التي تعترض سبيل هذه العملية ، وتحسين المناخ السياسي في العالم ، والحد من خطر الحرب النووية ، وتوطيد الثقة وتنمية التعاون الشامل فيما بين الدول .

وتحث الجمعية العامة جميع الدول رسميا مسترشدة بمصالح السلم العليا ومستقبل البشرية، على مواصلة جهودها وتكثيفها من أجل تعميق الانفراج الدولي وتدعيمه ، وعلى القيام، تحقيقا لهذه الغاية ، بما يلي :

ان تشجع، على نحو فعال ، تنفيذ المعاهدات والاتفاقات المتعددة الأطراف التي تخدم مصالح تعزيز الأمن الدولي وتنمية العلاقات السلمية ، وكذا اعلانات وقرارات الأمم المتحدة الرامية الى تحقيق هذه الأهداف ؛

أن تتخذ مبادرات حاسمة نحو الحد من تخزين الأسلحة ، ونحو تنفيذ تدابير نزع السلاح بهدف بلوغ الهدف النهائي لنزع السلاح العام الكامل تحت رقابة دولية صارمة وفعالة ؛
أن تيسر التسوية السلمية العاجلة لحالات النزاع وأن تحول دون تكرار حدوث حالات من هذا النوع ؛

أن تنتهج سياسة عدم التدخل في الشؤون الداخلية لبعضها البعض ، والاحترام المبادل للسيادة والاستقلال ؛

أن تسوى الخلافات والمنازعات بالوسائل السلمية دون اللجوء الى القوة أو التهديد بها ؛

أن تسعى الى ضمان ألا تقف اعتبارات سياسات الكتل عائقا في سبيل تنمية روح الانفراج ؛

أن تحتفظ بجو موات في صعيد العلاقات بين الدول ؛

أن تراعي المصالح والآراء المشروعة للدول الأخرى ؛

أن تكيف ما تتخذه من تدابير ازاء الدول الأخرى ، وفي جميع أنحاء العالم ، وفقا لمتطلبات

الانفراج ؛

أن تسهل اتمام تحرير جميع البلدان والشعوب المستعمرة، وإزالة الأنظمة العنصرية وبقايا القهر الوطني وعدم المساواة في العلاقات الدولية في أقرب وقت مستطاع ؛

أن تنمي ، بكل الوسائل ، العلاقات الاقتصادية المتكافئة ذات المنفعة المتبادلة ، بين جميع الدول على أساس منصف ، مع إيلاء الاهتمام الواجب لمصالح البلدان النامية ، وأن تتعاون من أجل تحقيق استخدام أكمل للموارد الطبيعية والنهوض بالمعرفة ؛

أن تعزز التفاهم المتبادل بين الشعوب عن طريق تنمية الاتصالات فيما بينها وتشجيع التعريف المتبادل بحضارة الشعوب وحياتها ؛

أن تشجع نمو مشاعر الصداقة والثقة المتبادلة بين جميع الشعوب ؛

أن تشجع احترام حقوق الانسان والحريات الأساسية للجميع دونما تمييز بسبب العنصر أو الجنس أو اللغة أو الدين ، على النحو المنصوص عليه في المهددين الدوليين الخاصين بحقوق الانسان وفي المعاهدات والصكوك الدولية الأخرى ذات الصلة .

وتمرب الجمعية العامة عن أملها في أن تقوم الدول ، آخذة بعين الاعتبار الكامل الخصائص المميزة لمواقفها وآرائها وتنوع تلك المواقف والآراء بتوحيد جهودها في عملية الانفراج لما فيه خير جميع الشعوب .

المرفق الثاني

مشروع قرار بشأن منع خطر الحرب النووية

ان الجمعية العامة ،

ان تدرك أن الحرب النووية ستكون لها نتائج مدمرة للبشرية جمعاء ،

وان تلاحظ مع الارتياح الخطوات الهامة التي اتخذت في السنوات الأخيرة بهدف ازالة
الخطر النووي ، وان تعرب عن ثقتها في أن تعميق وتدعيم الانفراج الدولي سيساعد في الحد من
هذا الخطر ،

وان تضع نصب عينيها ضرورة مواصلة الجهود المبذولة في هذا الاتجاه ، واتخاذ كافة التدابير
الممكنة لضمان الحد من خطر اندلاع حرب نووية وازالته في نهاية المطاف ،

وادراكا منها للمسؤولية المنوطة بها بموجب ميثاق الأمم المتحدة ،

تحت رسميا ، باسم جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ، على ما يلي :

١ - أن تتصرف جميع الدول ، سعيا الى ازالة خطر الحرب النووية ، على نحو يحول دون
نشوء حالات يمكن أن تسبب تفاقم خطيرا للعلاقات بينها ، وأن تتجنب المواجهات العسكرية التي
يمكن أن تفضي الى حرب نووية ، مستعينة في سبيل بلوغ هذه الغاية ، استعانة كاملة بامكانيات
مجلس الأمن طبقا لميثاق الأمم المتحدة ؛

٢ - أن تمارس الدول الحائزة للأسلحة النووية ، نظرا لمسؤوليتها الخاصة بوصفها أعضاء
دائمين في مجلس الأمن ، ضبط النفس دائما في علاقاتها المتبادلة ، وأن تبدي استعدادا للتفاوض
وتسوية الخلافات بالوسائل السلمية وأن تبذل قصارى ما في وسعها لمنع النزاعات والحالات التي
يمكن أن تزيد من حدة التوترات الدولية ؛

٣ - أن تعتمد الدول الحائزة للأسلحة النووية ، التي لم تفعل ذلك بعد ، الى ابرام
اتفاقات مع غيرها من الدول الحائزة لتلك الأسلحة ، بشأن تدابير للحد من خطر الحرب النووية
وتفاديه ، والحيولة دون أى استعمال عارض أو غير مأذون به للأسلحة النووية ، وأن تقوم الدول
الحائزة للأسلحة النووية التي أبرمت مثل هذه الاتفاقات فيما بينها بتحسين هذه التدابير وتطويرها ؛

٤ - أن تلتزم جميع الدول التزاما صارما بمبدأ عدم استعمال القوة أو التهديد بها في
العلاقات الدولية ، بما في ذلك الأسلحة النووية والتقليدية على السواء ، وأن تدخل في مفاوضات
بشأن ابرام معاهدة دولية ملائمة في هذا الصدد ؛

٥ - ان تدخل الدول الحائزة للأسلحة النووية في مفاوضات بهدف التوصل الى اتفاق
بشأن سحب السفن الحاملة لأسلحة نووية من مناطق معينة من محيطات العالم ، وبشأن التدابير
الممكنة الأخرى الرامية الى الحد من سباق التسلح النووي في تلك المناطق ؛

٦ - أن تنشئ جميع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية مناطق خالية من الأسلحة النووية، يمكن أن تشمل قارات بأكملها أو مساحات جغرافية كبيرة ومجموعات دول أو دول منفردة ؛ وأن تحترم الدول النووية وضع هذه المناطق الخالية من الأسلحة النووية ؛

٧ - أن تعتمد الدول المشتركة في محادثات تحديد الأسلحة النووية الاستراتيجية على الإسراع بانها هذه المحادثات في أقرب وقت ممكن ، والتوصل الى اتفاق بشأن نبذ استحداث منظومات جديدة وأكثر تدميرا من هذه الأسلحة ، وذلك على أساس متبادل ومتكافئ ؛

٨ - أن تجرى جميع الدول ، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية ، مفاوضات في المحافل المناسبة ، بهدف الاتفاق على تدابير اضافية واتخاذها لمنع الحرب النووية ، وحظر تجارب الأسلحة النووية حظرا كاملا عاما ؛ وتخفيض الأسلحة النووية ، ونزع السلاح النووى ، بوصفها خطوات هامة نحو نزع السلاح العام الكامل في ظل رقابة دولية صارمة وفعالة ؛

٩ - أن تعتمد جميع الدول التي لم تفعل ذلك بعد ، الى الانضمام الى المعاهدات المتعلقة بحظر تجارب الأسلحة النووية في البيئات الثلاث ، وبحظر انتشار الأسلحة النووية ، وبحظر وضع أسلحة نووية على قاع البحار وفي الفضاء الخارجي ، وأن تتصرف ، ريثما يتم انضمامها ، كما لو كانت أطرافا في هذه المعاهدات التي ترمي الى الحد من سباق التسلح النووى والتقليل من خطر الحرب النووية ؛

١٠ - أن تبذل جميع الدول جهودا ترمي الى منع زيادة انتشار الأسلحة النووية أو أية أدوات تفجير نووية أخرى ، بينما تكفل امكانية استخدام جميع الدول للطاقة النووية لأغراض التنمية الاقتصادية السلمية ؛

١١ - أن تمتنع جميع الدول عن أية تدابير من شأنها عرقلة المحادثات الدولية الرامية الى وضع اتفاقات تستهدف الحد من سباق التسلح النووى وازالة خطر الحرب النووية .
